



AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC
POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS

معهد عصام فارس للسياسات العامة
والشؤون الدولية



المسؤوليات المتلاشية: أبعاد سياسية وقضائية للمجزرة في مرفأ بيروت

شبلي ملاط

مكتب ملاط للمحاماة بيروت

الأستاذ الرئاسي الفخري في القانون، جامعة يوتاه



يستند هذا المقال إلى محاضرة ألقاها شبلي ملاط في ندوة "اليابان ولبنان: مسارات إعادة الإعمار" التي عقدت في 8 آذار/ مارس 2022. وعالجت هذه الندوة التي نظمها معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية بالتعاون مع سفارة اليابان في لبنان، موضوع جهود إعادة الإعمار والتعافي السياسي والقانوني بعد حربين مدمرتين: الحرب العالمية الثانية على اليابان والحرب اللبنانية.

يُقارن الانفجار في مرفأ بيروت في 4 آب / أغسطس 2020 بانفجار القنبلة الذرية في 6 آب / أغسطس 1945 فوق هيروشيما في موازاته لها بنسبة واحد على عشرين. ويُعتبر الانفجار "أقوى انفجار غير نووي في القرن الحادي والعشرين"، أي ثالث انفجار من حيث الحجم في التاريخ[1].

هي مجزرة أحدثها الانفجار، قُتل فيها أكثر من 220 شخصًا، منهم من فارق الحياة بعد أسابيع وشهور من معاناة رهيبه. وأصيب 7 آلاف شخص بجروح خطيرة، كما دُمّر المرفأ والمناطق المجاورة له بالكامل. وقدّر البنك الدولي الأضرار التي أحدثها الانفجار بـ4 مليار دولار أميركي تقريبًا [2].

تسلط هذه الدراسة الضوء على أبرز مظاهر الفشل في التبعات بعد عامين من المجزرة. في أي كارثة من هذا النوع، تتجلى المسؤولية في محورين رئيسيين: محور سياسي وآخر قضائي. فَشَلُ لبنان في كليهما يتّسم بانتفاء المساءلة، سواء بتلاشي المسؤولية السياسية - وهي معدومة لأن المسؤولين الرئيسيين لا يزالون في مناصبهم -، وبتلاشي المسؤوليات القضائية من خلال اعتقالات انتقائية لموظفين صغار بينما تُرك كبار المسؤولين من دون محاسبة في ظلّ حصانات مكبّلة.

في مرفأ بيروت كان القتل واسع النطاق، و كانت الخسائر البشرية قطعًا من صنع الإنسان. من الصعب اعتبار حادثة فوكوشيما مجزرة، نظرًا لانعدام الخسائر الفورية للأرواح[3]. وعلى عكس الانهيار النووي في فوكوشيما الذي نتج جزئيًا عن زلزال - أي كارثة طبيعية - كان انفجار مرفأ بيروت صنيعه الإنسان بالكامل، مما يميّز الحدث بصفته جريمة، ولو كان الظاهر حتى الآن غياب النية الجرمية.

قد تحمل كارثة فوكوشيما عنصرًا جنائيًا، لكنّ المتهمين ما زالوا أبرياء منه حتى الآن، إذ أن المحاكمات الرئيسية التي صدرت فيها أحكام نهائية كانت إدارية ومدنية[4]. أما في لبنان فلا إجراء إداري، والقضايا المدنية، على ندرتها، لا تزال هامشية. فعلى الرغم من دعوة واسعة لإجراء تحقيق ومقاضاة دوليين بسبب انعدام الثقة في النظام المحلي، إلا أنّ العملية الجنائية الوحيدة بقيت حتى تاريخه محلية، وهي الآن غائبة تمامًا. بعض التوقيفات تمّت بحق بعض الموظفين، ولا يزال عدد منهم في السجن، إلا أنه لم يتمّ توقيف أي من كبار المسؤولين السياسيين رغم المحاولات الحثيثة لملاحقة بعضهم.

[1] جونثان أموس وبول رينكون، "كان انفجار بيروت ضخمًا تاريخيًا"، بي بي سي نيوز، 5 تشرين الأول / أكتوبر 2020 (<https://www.bbc.com/news/science-environment-54420033>). معتمدًا على اقتباسات من سام ريفي، وهو خبير في الانفجارات الضخمة.

[2] تراجع التفاصيل في "الملخص" على موقع هيومن رايتس ووتش، "دبحونا من جوا"، تحقيق في انفجار 4 آب / أغسطس في بيروت (<https://www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast>).

[3] تقدر الخسائر في الأرواح بسبب الزلزال والتسونامي بـ18500 شخص تقريبًا، ومع ذلك لم يهلك أي شخص في الانفجار نفسه. لقي 40 شخصًا مصرعهم في عملية الإجلاء المتسارعة، ما أدى إلى توجيه اتهامات جنائية إلى ثلاثة من كبار المديرين التنفيذيين لشركة TEPCO، شركة الطاقة في طوكيو المسؤولة عن المحطة النووية. يراجع على سبيل المثال "كارثة فوكوشيما النووية: تنفيذي شركة تيبكو قيد المحاكمة"، بي بي سي نيوز، 30 حزيران / يونيو 2017 (<https://www.bbc.com/news/world-asia-40453383>).

[4] التفاصيل في عرض PowerPoint للبروفيسورة هيتومي تاكيمورا في الندوة. لدى كتابة هذا التقرير، نشرت أخبار حول تثبيت المحكمة العليا في اليابان لدفع تعويضات من شركة طوكيو الإلكترونية المسؤولة عن المصنع إلى 3700 ضحية: "تأمر المحكمة العليا في اليابان بدفع تعويضات لضحايا فوكوشيما في قرار تاريخي"، هيئة الإذاعة اليابانية، 4 آذار / مارس 2020. القضية المرفوعة إداريًا ضد الدولة مستمرة.

1. السلطات اللبنانية والمسؤوليات السياسية في الانفجار

حين وقع الانفجار، كانت لا تزال حكومة الرئيس حسن دياب في الحكم، في وقتٍ باتت شرعيته رهن غضب شعبي متواصل ولو غير منتظم منذ بداية الاحتجاجات في تشرين الأول / أكتوبر 2019. وبالتالي، تجسّد الانهيار السياسي الآني للمجزرة باستقالة كامل الحكومة، كما استقال بعض النواب من البرلمان، في حين تمسك النواب الآخرون بكراسيهم، في مجلس نيابي بقي مبتورًا وفاقدًا للتوازن. وعلى الرغم من نص واضح في الدستور يشير إلى ضرورة إجراء انتخابات جديدة في المقاعد النيابية الشاغرة، إلا أنها لم تُجر. وهكذا، ومن بين الرئاسات الثلاث في البلد، لم يستقل منها إلا رئيس الحكومة، في حين بقي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب في منصبيهما.

وسياسيًا أيضًا، جاءت شتى التكهنات فور وقوع الانفجار، منها الإشارة إلى هجوم جوي على المرفأ من قبل إسرائيل واستخدام حزب الله الصوامع لتخزين المواد الكيميائية بهدف استعمالها في النزاعات المسلحة التي يشارك فيها في كافة أنحاء المنطقة. وقد نفى الطرفان كل الادعاءات في اليوم نفسه إلا أن اتهام حزب الله باستخدام المرفأ بمثابة مستودع للذخيرة، وتلازمه مع خسائر الأرواح الناجمة عن الانفجار، وجد نفسًا جديدًا عندما عُثر في جنوب لبنان على جثمان لقمان سليم في 4 شباط / فبراير 2021، وهو المدافع عن حقوق الإنسان والمنتقد للقيادة السياسية للثنائي الشيعي في البلد. وربطت العائلة والأصدقاء اغتياله بكشفه عبر التلفزيون عن مسؤولية حزب الله في تخزين كيماويات في المرفأ كذخيرة للحرب في سوريا[5].

كما ارتبط المزيد من الخسائر في الأرواح سياسيًا بعمليات القتل التي وقعت صباح يوم 14 تشرين الأول / أكتوبر 2022، عندما سار المشاركون في مظاهرة نظمتها فصائل أمل وحزب الله ضد قاضي التحقيق في انفجار بيروت من أمام قصر العدل إلى الحي الذي تقطنه أغلبية مسيحية في عين الرمانة. وقبل المتظاهرون بإطلاق النيران، وتوفي 6 شبان على الأقل من المتظاهرين الشيعة، بالإضافة إلى امرأة من سكّان الحي. واتهمت قيادة حزب الله حزب القوات اللبنانية بالتآمر لارتكاب جريمة القتل وتنفيذها، واعتقل عدد من الشبان المسيحيين في الحي. إلا أنه لم يُعتقل أي من المسلحين من فصائل أمل / حزب الله الذين احتشدوا في مكان الحادث وشوهوا يطلقون النار على المباني. ورفعت شكاوى جنائية ضد رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع وزعيم حزب الله حسن نصرالله، من دون أي تبعات سياسية أو متابعة قضائية.

[5] ثلاثة اغتيلات أخرى مرتبطة بانفجار المرفأ تشمل "العقيد جوزيف سكاف، رئيس شعبة مكافحة المخدرات ومكافحة تبييض الأموال في إدارة الجمارك الذي كتب إلى إدارة مكافحة التهريب في إدارة الجمارك بالإضافة إلى عدد من المسؤولين الآخرين، محذّرًا من باخرة "روسوس" في 21 شباط / فبراير 2014، توفي في آذار / مارس 2017 في ظروف مشبوهة. وأفادت الأنباء عن اغتيال منير أبو رجيلي، في 2 كانون الأول / ديسمبر 2020 في بلدته قرطبا، وهو عقيد متقاعد في الجمارك في شعبة مكافحة التهريب وكان صديقاً لسكاف. وفي 21 كانون الأول / ديسمبر 2020، أُعدم جوزيف بجاني أمام منزله في الكحالة، وهو المصور المستقل الذي ورد أنه كان من أوائل الأشخاص الذين التقطوا الصور في المرفأ بعد الانفجار". هيومن رايتس ووتش، "دبحونا من جوا"، تحقيق في انفجار 4 آب / أغسطس بيروت، رقم 2، 110 (تم حذف الحاشية السفلية). لم يؤد أي من التحقيقات حتى الآن إلى أي معلومات أخرى عن مقتل هؤلاء الأشخاص، ولم يتم أي اعتقال في ملفاتهم.

2. المساءلة القضائية وطريق تحقيق العدالة

في حالتي هدر الدماء - سواء كانت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتحقيق في مجزرة المرفأ - لم يُظهر التحقيق القضائي توازناً أو تقدماً. فاستغرق الأمر 6 أشهر قبل تكليف قاضي تحقيق باغتيال لقمان سليم، ولا يزال الملف فارغاً، من دون استجابات جدية ومن دون حصول أي توقيف.

كما لا يزال غياب المساءلة القضائية كاملاً بالنسبة إلى الوفيات الناتجة عن انفجار المرفأ، رغم الغضب المستمر لعائلات الضحايا. وبقيت العملية القضائية محلية، مع دعم تقني دولي هامشي للتحقيق. وظهر تحديداً آخر إجراء مهم اتخذته حكومة حسان دياب قبل استقالته يوم 10 آب / أغسطس 2020 في إحالة الملف القضائي إلى المجلس العدلي الذي يتولى التحقيق الجنائي وملاحقة الجرائم المحالة إليه من مجلس الوزراء. تتكوّن هذه المحكمة الخاصة من خمسة من كبار القضاة في البلد، ومن المفترض أن تعالج الجرائم التي تنتهك الأمن القومي والقضايا السياسية الخطيرة، مثل اغتيال القادة السياسيين. إنما نجاح المجلس العدلي في ملفات الاغتيالات السياسية محدود جداً عبر تاريخه الطويل.

يعمل المجلس أولاً من خلال محقق عدلي (أي قاضي التحقيق)، على الطراز الفرنسي، يُعينه وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى لإجراء التحقيق. ويتمتع قاضي التحقيق في المجلس العدلي بصلاحيات واسعة، بما فيها استدعاء وتوقيف من يعتبرهم مشبوهين عن الجريمة. وينتهي دوره في لائحة الاتهام (أي القرار الاتهامي) الذي يُعرض على المجلس العدلي بكامل هيئته ويفتح مرحلة المحاكمة العلنية للمتهمين. وحتى الآن لم يُصدر أي قرار اتهامي، وبالتالي لم تبدأ أي محاكمة.

ومنذ إحالة مجزرة المرفأ إلى المجلس العدلي، تتالت العراقيل الفاضحة أمام العملية القضائية. فبعدما أصدر قاضي التحقيق العدلي الأول فادي صوان مذكرات استدعاء جنائية مختلفة، واعتقل أكثر من 15 مسؤولاً من مختلف الرتب والوظائف، وجّه أيضاً تهماً إلى مسؤولين سياسيين رفيعي المستوى، بمن فيهم رئيس الحكومة آنذاك حسان دياب ووزراء ينتمون إلى حركة أمل وتيار المردة.

إلا أن كبار المسؤولين الذين صار استدعاؤهم رفضوا المثول أمام القاضي فيما نشط الهجوم المضاد من خلال رفع القضايا ضدّ التحيز المزعوم للقاضي أو عن طريق التلطي وراء الحصانات وبعض "الأذونات" الرسمية للتحقيق [6]. وتمّ رفع ما لا يقل عن 21 دعوى قضائية لعزل المحققين العدليين المتعاقبين اللذين ينظران في قضية انفجار المرفأ [7].

[6] عندما يُطلب من مسؤول أمني الإدلاء بشهادته كشاهد أو حتى كمّتهم، يجب أن الوزير المسؤول هو الوحيد الذي يمكنه منحه الإذن للقيام بذلك، والوزير طبقاً يرفض أو يتجاهل الدعوى أو مذكرة التوقيف.

[7] تراجع المفكرة القانونية، "التحقيق في جريمة المرفأ في غيبوبة تامة"، 4 آذار / مارس 2022 (موجودة على الشبكة).

وعندما نجح الطعن في إحدى القضايا ضدّ المحقق العدلي الأول فادي صوان، تمّت تنحيته عن الملفّ، فحلّ محله القاضي طارق بيطار الذي أكّد عدة مذكرات الإحضار أصدرها سلفه، وراجع قضية بعض المعتقلين وأفرج عن بعضهم. كما أصدر مذكرات توقيف بحق كبار المسؤولين الأمنيين والسياسيين، واستدعى في 20 أيلول / سبتمبر 2021 رئيس الوزراء السابق حسان دياب للمثول أمامه بتهم جنائية خطيرة[8]

تجاهل المدعى عليه الاستدعاء بدعم من عدد كبير من رؤساء الوزراء السابقين، في غطاء طائفي مريب لمنع فعالية التحقيق. وترك كلا قاضي التحقيق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون خارجاً عن أي محاسبة، على الرغم من مسؤوليته الواضحة كرئيس للمجلس الأعلى للدفاع الذي تم إبلاغه رسمياً بوجود مواد خطيرة في المرفأ في 20 تموز / يوليو 2020، أي قبل أكثر من عشرة أيام من وقوع الانفجار، ولم يتخذ أي إجراء كفيلاً بإزالتها[9] وقد اعترف الرئيس بعلمه السابق، "والتواصل مع المعنيين بالامر لإجراء اللازم" [10]، ولكنه لم يستقل رغم اعترافه العلني، ، كما لم يستمع القضاء الى أقواله - ناهيك عن توجيه الاتهام إليه - بسبب حصانته الدستورية المزعومة.

وتلا انتقال الملف إلى القاضي بيطار وابلّ آخر من الإجراءات القضائية الهادفة الى تنحيته عن التحقيق، قدّمها المشتبه بهم بعد فترة وجيزة من توليه مهام منصبه. وهذه المرة، أبقّت المحاكم المسؤولة عن النظر في هذه الالتماسات الملفّ مع القاضي.

وبالتزامن مع الحكومة اللبنانية الجديدة، منعت أوساط حركة أمل وحزب الله مجلس الوزراء من الانعقاد لمدة ثلاثة أشهر، واشترطت عزل القاضي عن ملف انفجار بيروت قبل حضورهم أي اجتماع للحكومة.

عاد مجلس الوزراء للانعقاد في كانون الثاني /يناير 2022 بعد حصول تعطيل إجرائي آخر أوقف التحقيق مجدداً. ويتعلق هذا التعطيل بمسألة تقنية مع الهيئة العامة لمحكمة التمييز المسؤولة عن البتّ بطلبات الملاحقين لعزل المحقق العدلي.

[8] جاء في نص مذكرة الاستدعاء التي نشرها موقع جنوبية: وزارة العدل، المجلس العدلي رقم 1/محقق عدلي / 2020. ورقة دعوة مدعى عليه_الموضوع: تبليغ موعد جلسة، المرجع: المحقق العدلي طارق بيطار، المطلوب إبلاغه: رئيس الحكومة السابق حسان بهاء الدين دياب المقيم في تلة الخياط، بناية الجرمقاني، لصقاً وفقاً للأصول على إيوان المحكمة وذلك سناً للمادة 148 من قانون أصول المحاكمات الجزائية. يقتضي حضورك الى هذه الدائرة في الساعة العاشرة من يوم الإثنين الواقع في 4/10/2021 لبيان دفاعك بالدعوى المقامة عليك من الحق العام بجرائم القتل والإيذاء والإحراق والتخريب معطوفة جميعها على القصد الإحتمالي المنصوص عنها في المواد 547 و557 و556 و555 و554 و587 و588 و589 و590 و595 و733 من قانون العقوبات معطوفة جميعها على المادة 189 من القانون نفسه، والمادة 373 عقوبات المتعلقة بالإخلال بالواجبات الوظيفية، واستجوابك فيها. بيروت في 20 أيلول، 2021، المحقق العدلي، القاضي طارق البيطار. "جنوبية" ينشر وثيقة "الإجراء الأخير" بحق دياب قبل مذكرة التوقيف، جنوبية، 20 أيلول / سبتمبر 2021.

[9] يمكن قراءة الكلمة في ملحق تقرير هيومن رايتس ووتش أعلاه رقم 2، الملحق 2.

[10] للمراجعة، رئاسة الجمهورية اللبنانية، "الرئيس عون في دردشة مع الصحفيين: هدفنا اليوم تبيان حقيقة انفجار المرفأ وتحقيق العدالة وابواب المحاكم ستكون مفتوحة امام المذنبين الكبار والصغار على حد سواء"، 7 آب 2021 (موجود على الشبكة)، وبالانكليزية "انفجار بيروت: علم اللبنانيون بمخزون خطير منذ قرابة ثلاثة أسابيع"، يورونيوز، 8 آب / أغسطس 2020 <https://www.euronews.com/2020/08/07/beirut-blast-could-have-been-due-to-negligence-a-missile-or-a-bomb>

ولأن الهيئة العامة لمحكمة التمييز فقدت نصابها القانوني (إذ بلغ بعض القضاة سنّ التقاعد وغادروا مناصبهم)، بات لا يمكنها الانعقاد لعدم إمكانية حلول قضاة معينين بالتكليف مكان القضاة الأصليين المتقاعدين في ظلّ الجمود القضائي، فبقي المحقق العدلي عاجزاً فعلياً عن المضي في التحقيق حتى يتم تعيين قضاة هذه الهيئة الذي يحتاج الى مرسوم. ونظراً إلى عدم ترقّب أي بدائل في أي وقت قريب، توقف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت إلى أجل غير مسمى.

هذا ما وصلنا اليه في لبنان في العملية القضائية، وقد تعثر التحقيق مع استحالة صدور قرار اتهامي لبدء المحاكمة. ولا يزال نحو خمسة عشر موقوفاً من الموظفين من الدرجة الثاني رهن الاعتقال، وبعضهم محتجز منذ عامين تقريباً. بينما أقدم جميع المتهمين الآخرين، ومعظمهم من كبار المسؤولين، على التشكيك بالتحقيق و نجحوا في وقف العملية القضائية التي بات مسارها مسدوداً.

ملاحظات ختامية: لبنان والبحث عن المساءلة

في مقارنة تقريبية مع فوكوشيما، فشل لبنان في تحقيق ولو قدر ضئيل من العدالة لضحايا انفجار مرفأ بيروت، ناهيك عن الإفلات المستمر من العقاب لمنع حدوث جرائم مماثلة مرة أخرى. أما الدعوى المدنية المرفوعة في إنجلترا باسم بعض الضحايا، وهي الإجراء القانوني الوحيد الذي حصل في الخارج بدعم من نقابة المحامين في بيروت ضد الشركة التي نقلت المواد الكيماوية إلى المرفأ، فلا تزال في بداياتها.

وفيما تخطى البرلمان اللبناني عن أي مسؤولية في تقصي الحقائق أو الاستماع الى الشهود والمتورطين، وعلى الرغم من الشجاعة التي أبدتها قضاة التحقيق، إلا أن الادعاء المحلي لم ينتج عنه سوى النزر النزر من العدل.

وبنتيجة هذا التردي، ملأ الإعلام اللبناني والعالمى الفراغ بشكل غير رسمي تحت ضغط أهالي الضحايا وتحركات المنظمات غير الحكومية، وهو الذي ألقى ضوءاً جاداً على الأحداث والمشاركين والعملية التي أدت إلى انفجار المرفأ، فظهرت عدة تقارير متفاوتة التفاصيل، أبرزها الدراسة المعمّقة لهيومن رايتس ووتش التي تضمنت أكثر من 700 صفحة من التحليلات والوثائق.

التحقيق في الانفجار والمحاكمة لا يزالان محلّيين، ولا توقّع لإجراء أي تحقيق دولي أو محاكمة في الخارج، لا سيّما في ضوء حرب أوكرانيا وتأثيرها على الأمم المتحدة بما يمنع اتخاذ قرار مشترك بشأن أية مسألة مهمة قبل تسوية النزاع. إضافةً، تبقى المحاكمة أمام المحاكم في الخارج أمراً صعباً، رغم وجود جنسيات غربية مختلفة بين الضحايا. قد تكون الشكاوى الجنائية الخاصة بالولاية القضائية العالمية ممكنة، غير أنه ما من إشارة لإجراءات قضائية على هذا المستوى حتى الآن.

وفي لبنان، تمنع العديد من الحصانات و"الأذونات" المزعومة مقاضاة كبار المسؤولين السياسيين أو الأمنيين فتحول دون المضي قدماً في التحقيق، رغم اعتقال العديد من المسؤولين من الدرجة الثانية ولبقائهم في السجن أكثر من عامين.

ومع استمرار توقف التحقيق مع هؤلاء المسؤولين، تنشأ مشكلة إضافية جراء اعتقالهم من دون محاكمة تنمو في اجفافها تجاههم يومًا بعد يوم.

أما حماية المسؤولين الرفيعي المستوى بأنماط إجرائية مختلفة، فهي قاصرة تمامًا، لا سيما في ما يخص العديد من الوزراء المتهمين، ورئيّسًا للجمهورية كان يعرف كرئيس للمجلس الأعلى للدفاع بالمخاطر الوشيكة التي تسببها المواد القاتلة المخزنة في المرفأ، ورئيس الوزراء السابق ونائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع الذي لا يزال تحت حماية الأمر الواقع لملاحقته قضائيًا، بالرغم من استحالة استخدامه حجة الحصانة بعد تركه رئاسة الحكومة وعدم عضويته في البرلمان.

حتى يومنا هذا، لا يزال جميع المسؤولين السياسيين الكبار والوزراء المشتبه بتورطهم في تفجير بيروت بمنأى عن أي تحقيق أو مساءلة.

المرفأء

معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

تأسس معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت عام 2006، وهو معهد مستقل قائم على الأبحاث وموجه نحو السياسات. ويهدف إلى بدء وتطوير البحوث المتعلقة بالسياسات في العالم العربي وجواره.

يهدف المعهد إلى سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية وصنع السياسات من خلال إجراء أبحاث عالية الجودة حول القضايا والتحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات اللبنانية والعربية ضمن السياقات الدولية والعالمية المتغيرة، من خلال توليد توصيات وحلول سياسية قائمة على الأدلة للبنان والعالم العربي، ومن خلال خلق مساحة فكرية للتبادل متعدد التخصصات للأفكار بين الباحثين والعلماء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ووسائل الإعلام وصناع السياسات.

📍 American University of Beirut
P. O. Box 11-0236,
Riad El-Solh Beirut,
Lebanon 1107 2020

☎ +961-1-350000 Ext. 4150

✉ ifi.comms@aub.edu.lb

🌐 www.aub.edu.lb/ifi

📱 aub.ifi

🐦 @ifi_aub

📷 @ifi_aub